

# الأوروبيون وعلاقتهم بالجانب الفلسطيني والإسرائيلي على معبر رفح على ضوء اتفاقية الحركة والوصول

الأستاذ/ سفيان إبراهيم صيام  
محامي - غزة - فلسطين

## الفهرس

رقم الصفحة	
١	..... مقدمة
٤	..... المطلوب التمهيدي: لمحة سريعة عن الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية
٧	..... المطلوب الأول: مهام الطرف الثالث بناء على اتفاقية الحركة والوصول
١٢	..... المطلوب الثاني: تقييم شامل لمهام الطرف الثالث بناء على اتفاقية الحركة والوصول وعلاقته بكل من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي
١٧	..... المراجع

## مقدمة

يعتبر معبر رفح منفذ قطاع غزة الوحيد للعالم الخارجي، وبوابته للاتصال بالدول والشعوب المجاورة، وقد تم افتتاحه في العام ١٩٨٢ [١]، وكان تحت سيطرة إسرائيلية كاملة تسييره كيفما تشاء، فيفتحونه وقتما شاءوا ويغلقونه وقتما أرادوا، وقد كان هذا المعبر عبارة عن مفتاح لسجن كبير اسمه قطاع غزة، وكم من مرة قامت القوات الإسرائيلية باعتقال العديد من أبناء شعبنا المناضل سواء أثناء سفرهم أو أثناء عودتهم من السفر، وكم من مرة قامت القوات الإسرائيلية بمنع الشباب الفلسطيني الراغب في إكمال مسيرتهم التعليمية في الخارج من السفر قاضية على طموحاتهم وآمالهم في إكمال المشوار التعليمي.

وبعد اتفاقية أوسلو عام ١٩٩٣ لم يتغير الوضع كثيرا فعلى الرغم من التواجد الفلسطيني على المعبر، والسفر بجواز سفر فلسطيني، إلا أن السيطرة الفعلية الحقيقية على المعبر استمرت للطرف الإسرائيلي متمتعا بالصلاحيات التي منحها له اتفاق أوسلو والاتفاقيات اللاحقة له خصوصا اتفاق القاهرة حيث ورد في المادة ١/ب:

١- تتولى إسرائيل مسؤولية الأمن في كل أنحاء الممر بما في ذلك أمن المحطة.

٢- يتولى مدير عام إسرائيلي المسؤولية عن إدارة وأمن المحطة.

وفي نهاية الفقرة ١/هـ تؤكد الاتفاقية على حق إسرائيل اعتقال من تريد. مما يعني أن التواجد الفلسطيني كان مجرد وجود رمزي لا يملك أي صلاحية فعلية على المعبر. وقد استمرت إسرائيل في ممارسة ذات الدور في منع الفلسطينيين من السفر أو تفتيشهم أو التحقيق معهم وحتى الاعتقال. وبعد اندلاع انتفاضة الأقصى في العام ٢٠٠٠ بدأت إسرائيل تستخدم المعبر - بالإضافة لما كانت تقوم به - في الضغط على الشعب الفلسطيني في محاولة لكسر إرادته وإضعاف وسائل قوته من أجل وقف الانتفاضة وإخضاع الشعب للإملاءات الإسرائيلية، وذلك من خلال إغلاق المعبر لفترات طويلة في إطار ما يعرف بالعقوبات الجماعية رغم مخالفتها لقواعد القانون الدولي خصوصا ما يتعلق باتفاقية جنيف، وكم من مرة بات الآلاف من أبناء شعبنا في العراق بانتظار قرار إسرائيلي بالسماح لهم بالدخول، وكم من مرة فانت على أبناء شعبنا العديد من مصالحتهم بسبب رفض الاحتلال فتح المعبر والسماح لهم بالسفر فهناك من تأخرت دراسته وهناك من فقد إقامته، بل هناك من فقد حياته بسبب عدم السماح له بالسفر لتلقي العلاج، على الرغم من الاستثناء الذي يحمل عنوان الحالات الإنسانية التي تتغنى به إسرائيل دوما شعارا دون واقع.

وبعد قرار شارون رئيس حكومة الاحتلال السابق الانسحاب من قطاع غزة بشكل أحادي، ظلت قضية معبر رفح تشكل عائقا أمام إتمام عملية الانسحاب من قطاع غزة، وذلك لعدة أسباب، فشارون من ناحية لا يريد ترك معبر رفح بدون سيطرة إسرائيلية تتيح له التحكم به وبحركة أبناء شعبنا من خلاله، وذلك لمنع أي صورة من صور الاستقلال والممارسة السيادية الفعلية للسلطة الفلسطينية على المعبر، وكذلك خوفا من استخدام المعبر لأي أهداف قد تمس بأمن إسرائيل حسب اعتقاده.

ومن ناحية أخرى فإن عدم الانسحاب من معبر رفح سيبقي عملية الانسحاب أحادي الجانب ناقصة، بل سينسفها من جوهرها على الرغم من أن الانسحاب نفسه لن يغير من الصفة القانونية التي تتسحب على قطاع غزة باعتباره أرضا

محتلة ولن يعفي الاحتلال الإسرائيلي من مسؤولياته القانونية كدولة احتلال على الرغم من محاولة الطرف الإسرائيلي إلغاء صفة الأرض المحتلة عن قطاع غزة في ذلك الحين [٢]، كما أن بقاء الجنود الإسرائيليين في معبر رفح سيجعلهم في خطر دائم كهدف مفضل لعمليات المقاومة النوعية خصوصا بعد إخلاء المستوطنات الإسرائيلية، لاسيما بعد التطور الرهيب والنوعي في عمليات المقاومة لاسيما فيما يتعلق باستخدام الأنفاق في أكثر من عملية. وكذلك لا يرغب شارون في ترك المعبر وسيلة للتواصل مع قيادات الشعب الفلسطيني الموجودين في الخارج وذلك من خلال قدرتهم على دخول قطاع غزة ولعبهم دور من الداخل.

وعلى ذلك لم تكن الخيارات أمام شارون كثيرة فبعد سقوط الخيار الأول والمتمثل في بقاء المعبر بيد إسرائيل للأسباب سالفة الذكر، لم يكن أمامه إلا خيارين أما الأول فهو ترك المعبر بأيدي مصرية فلسطينية بحيث يتولى كل جانب إدارة المعبر من جهته، إلا أن هذا الخيار أيضا قد سقط من حسابات شارون حتى قبل الخيار الأول، فإسرائيل لا يمكن أن تسمح بأن تترك المعبر في يد السلطة الفلسطينية مما يعني منحها لأول مرة سيادة حقيقية وفعلية على حدودها مع مصر بما لهذه الحدود من أهمية استراتيجية وتاريخية ولذلك سقط هذا الخيار، ولم يتبق إلا خيار أخير وهو وجود طرف ثالث على المعبر يحقق لإسرائيل الأمن والثقة والطمأنينة، وللتأكيد على أهمية هذه النقطة فيمكن أن نشير إلى أنه وعلى الرغم من أن خطة شارون بخصوص الانسحاب من غزة قد تمت بشكل انفرادي بدون تشاور مع الطرف الفلسطيني، مما يعتبر مخالف لاتفاقية أوسلو بعدم السماح لأي طرف باتخاذ إجراءات أحادية من شأنها تغيير الوضع القائم في غزة والضفة الغربية، إلا أن شارون قد اخضع مسألة المعبر بالتحديد وبالخصوص لمفاوضات مع الطرف الفلسطيني على أساس وجود طرف ثالث في المعبر وهو ما أثمر في النهاية عن اتفاقية عرفت باسم "اتفاق بشأن الحركة والوصول"، والتي تم الاحتفال بها في يوم الجمعة الموافق ٢٥ / ١١ / ٢٠٠٥ بحضور الرئيس محمود عباس والعديد من الشخصيات والضيوف الأجانب، وقد شهد الحفل حضور وفد من حركة حماس ممثلا بالسيد إسماعيل هنية، والدكتور محمود الزهار والسيد سامي أبو زهري على الرغم من معارضة حماس للاتفاق، بينما لم تحضر الجهاد الإسلامي وقائع الاحتفال.

#### أهمية البحث

تتبع أهمية البحث من أهمية معبر رفح ذاته، فهو المنفذ الوحيد لقطاع غزة إلى العالم الخارجي، ونقطة انطلاق أبنائه إلى الخارج، وهذه هي المرة الأولى التي يتبلور فيها اتفاق بهذا الشكل يسند فيه إدارة المعبر للفلسطينيين وإن كان الأمر منقوصا حيث يوجد رقيب عليه، هذا الرقيب اختلف حول صلاحياته ومهامه الموكلة به، وكان مثارا للسؤال حول علاقة هذا الطرف الثالث بكل من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي على ضوء الاتفاقية، وهذا البحث هو محاولة لاستشراف هذه العلاقة لاسيما وأن مدة الاتفاقية تقارب على الانتهاء وهناك محاولات جدية لدراسة الاتفاقية وإعادة النظر في بعض بنودها.

خطة البحث

سنحاول التطرق لعلاقة الطرف الثالث بكل من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي من خلال تقسيم البحث إلى عدة مطالب

على النحو التالي:

مطلب تمهيدي: لمحة سريعة عن الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية.

مطلب أول: مهام الطرف الثالث بناء على اتفاقية الحركة والوصول.

مطلب ثاني: تقييم علاقة الطرف الثالث بكل من الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي.

## المطلب التمهيدي: لمحة سريعة عن الدور الأوروبي في القضية الفلسطينية

نتناول في هذه السطور القليلة وبعبارة أهم الأسباب والدوافع التي تجعل من أوروبا تتدخل وتهتم بأن يكون لها دور في الشرق الأوسط عامة، لا سيما قضية فلسطين وخصوصا دعم عملية التسوية بين الجانب الفلسطيني والإسرائيلي، ولا يفوتنا في هذا المجال أن نذكر أن المباحثات السرية التي أدت في النهاية إلى الخروج باتفاق أوسلو كان يتم في رعاية دولة أوروبية، على الرغم من أن ثمار التوقيع جنبتها الولايات المتحدة برئاسة كلينتون في حينه، ولا يخفى على أحد أن منطقة الشرق الأوسط وعلى مدار التاريخ كانت مطمعا لجميع الدول العظمى والإمبراطوريات التي عرفها التاريخ كانت تتجه دوما بجيوشها وقواتها للسيطرة على هذه المنطقة بالتحديد إلا أن مفهوم الاستعمار الذي كان سائدا في القرنين الثامن عشر والتاسع عشر جعل هذه القوى تمارس نفس الرغبة ولكن بصورة تتفق مع السائد في هذه الآونة من أفكار حول حقوق تقرير المصير واحترام سيادة كل دولة على أراضيها وحقوق وحريات الإنسان، من الشعارات التي رسخت باعتبارها قيم للمجتمع المتحضر الذي تزعم قيادته أمريكا هذه الأيام.

ويكاد يجمع جميع المحللين والمؤرخين على أنه ما من دولة أو مجموعة أو كيان يقوم بأي عمل خارجا به عن معادلة المصلحة الذاتية، بمعنى أن أي دولة وهي تندفع لعمل أي شيء يتعلق بسياساتها الخارجية إنما تتحرك من أساس واحد فقط هو المصلحة فهي لا تقوم بذلك بدواعي حسن الخلق ولكن بدواعي المصلحة وهذا الأمر بات قاعدة مسلم بها في هذا العصر.

وعلى ذلك فإننا سنحاول التطرق باختصار عن بعض دوافع الاتحاد الأوروبي للعب دور في منطقة الشرق الأوسط، وخصوصا ما يتعلق بالقضية الفلسطينية. ولعل أهم المصالح التي تحاول أوروبا من أجلها المحافظة على دور لها في المنطقة حتى لو كلفها ذلك، دفع الكثير من المبالغ من خلال ما تقدمه باعتبارها دولا مانحة، ومشاركتها أحيانا في فرق مراقبة في بعض المناطق مثلما حدث في مدينة الخليل، ومثلما يحدث الآن في معبر رفح ما يلي [3]:

- ١- حماية مصادر الطاقة.
- ٢- حماية أمن إسرائيل.
- ٣- التصدي لما يسمى بالإرهاب الأصولي.
- ٤- محاربة الهجرة غير المنظمة.
- ٥- دعم القوى الليبرالية لتحجيم دور الحركات الإسلامية.

وبالرغم من أن الدول الأوروبية لها فيما بينها مواقف متباينة في بعض القضايا، مثل موقف بريطانيا من حرب العراق الذي كان مؤيدا لها بشدة، على النقيض من موقف فرنسا وألمانيا اللتان وقفتا معارضتان لها وبشدة، وكذلك موقف الدول الأوروبية من القضية الفلسطينية فبينما نجد موقف ألمانيا - مماثلا لموقف بريطانيا - في الانحياز إلى جانب إسرائيل تكفيرا عن خطيئة هتلر فيما يسمى بالمرحقة، نجد موقف فرنسا معتدلا إلى حد ما، وكذلك فيما يتعلق بموقف هذه الدول من حركة حماس بعد فوزها في الانتخابات التشريعية الفلسطينية حيث شاركت هذه الدول في الحصار المفروض على الشعب منذ تولي حماس الحكومة، إلا أن هناك دولا فتحت أبوابها لوزراء من حماس على سبيل المثال ألمانيا والنرويج والسويد .

إلا أن المهم في الأمر ورغم هذه التباينات فإن هناك حد أدنى من السياسة المتفق عليها والتي يلتزم بها جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، ومنها اعتراف جميع الدول الأعضاء بحق تقرير المصير للشعب الفلسطيني والدعوة لإقامة دولة فلسطينية إلى جوار دولة إسرائيل وهو ما أجمعت عليه دول الاتحاد في إعلان برلين عام ١٩٩٩، واعتبر استراتيجية متبعة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية للاتحاد الأوروبي وهدفا يحاول الاتحاد تحقيقه.

ولكن يبدو من المسلم به أن هذا الدور الأوروبي لا يستطيع الخروج مطلقا من العباءة الأمريكية، فهو دور محصور بالمساحة المتاحة له أمريكا وبالتالي لا يمكن بحال من الأحوال لدول الاتحاد الأوروبي أن تمارس دورا ما خارج تلك المساحة، وقضية اوسلو مفارقة عجيبة في هذا الخصوص حيث تمت الطبخة في أوروبا ولكن احتفال تناولها تم في الولايات المتحدة، وهذا المثال يعطينا صورة حقيقية للدور الأوروبي في المنطقة ويؤكد على أن أوروبا لا تستطيع اللعب خروجا عن خطط المدير الفني الأمريكي للمنطقة، وعلى سبيل المثال أيضا نذكر أن مفاوضات اتفاقية معبر رفح كانت تتم بمشاركة ورعاية أوروبية، وكانت هذه المفاوضات تسير في اتجاه التعقيد، إلا أنه بمجرد قدوم وزيرة الخارجية الأمريكية كونداليزا رايس إلى المنطقة وتأجيلها لزيارة مقررة لكوريا الجنوبية فقد استطاعت أن تحسم الأمر وبالتالي تعلن عن التوصل إلى الاتفاق، الأمر الذي دفع بالسيد جيمس ولفنسون مبعوث اللجنة الرباعية في حينه إلى التهديد بالاستقالة عندما قال (يستجيبون لرئيس وليس لي ..) [٤].

ويأتي في ذات السياق امتناع الاتحاد الأوروبي عن نشر تقرير كانت قد أعدته الممثلات الأوربية في القدس وكان مضمونه أن إسرائيل تقوم بشكل منهجي بتهويد القدس وتغيير معالمها. وذلك بناء لرغبة إسرائيلية وأمر في ثوب الطلب من جانب أمريكا [٥]. ويمكن توضيح الأمر بشكل أكبر فيما يتعلق بقضية الانسحاب الأحادي الجانب الذي جاء بقرار من شارون، ويعتبر مخالفا لبنود اتفاق اوسلو التي ورد في المادة (٤) منها "يعتبر الطرفان الضفة الغربية وقطاع غزة وحدة جغرافية واحدة يجب المحافظة على وحدتها وسلامتها خلال المرحلة الانتقالية"، واتفاقية القاهرة لعام ١٩٩٤ فقد جاء في المادة (٢٣) فقرة ٧ "قطاع غزة ومنطقة أريحا جزء لا يتجزأ من الضفة الغربية وقطاع غزة ولا يتغير وضعهما في وقت سريان هذا الاتفاق وليس لهذا الاتفاق ما يعتبر مغيرا لهذا الوضع"، وكذلك نصت اتفاقية واشنطن لعام ١٩٩٥ "لن يبادر أو لن يتخذ أي طرف خطوة من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة في انتظار ما تسفر عنه مفاوضات الوضع النهائي"، وكذلك مذكرة شرم الشيخ عام ١٩٩٩ التي جاء في نص المادة (١٠) منها "إقرارا منها بخلق أجواء ايجابية للمفاوضات سيتمتع الجانبان عن اتخاذ خطوات من شأنها تغيير وضع الضفة الغربية وقطاع غزة استنادا للاتفاق الانتقالي".

ورغم كل ذلك نجد أن الاتحاد الأوروبي وجد نفسه مضطرا لمباركة الخطة، أسوة بموقف الإدارة الأمريكية منها الذي كان متقدما قليلا حيث أجل البحث فيما عداها في تلك الفترة. نخلص في النهاية إلى أن أوروبا وهي تدافع عن ذاتها وعن مصالحها وكيونيتها، فإنها تبحث ليكون لها دور أكبر في منطقة الشرق الأوسط، إلا أنها لا تملك أن يكون لها دور منفصل عن موقف الولايات المتحدة الأمريكية، على الرغم من بعض المحاولات الخجولة، وبالتالي فإن جميع مواقفها وتصرفاتها أسيرة التوجهات الأمريكية خصوصا أن السعي للاستقلالية سيؤدي لمواجهة غير مفضلة لأوروبا مع الولايات المتحدة وإسرائيل.

وأخيرا ليس سرا أن الموقف الأمريكي من القضية الفلسطينية بالعموم والخصوص يميل كل الميل إلى كفة إسرائيل بدليل الفيتو الأمريكي الذي وجد ليقف فقط في عدالة القضية الفلسطينية. وعلى ذلك يمكن القول أن الكفة الإسرائيلية إلى الآن هي الأرجح في إدارة الأزمة بما تملكه من أدوات مؤثرة وفعالة وعلى رأسها الولايات المتحدة التي تعتبر كنواة نرة يدور الاتحاد الأوروبي في محورها كالاتكروانات المرتبطة بهذه النواة.



## المطلب الأول: مهام الطرف الثالث بناء على اتفاقية الحركة والوصول

نصت اتفاقية الحركة والوصول على مهام عديدة للطرف الثالث وسنحاول في هذا المطلب أن نتطرق لهذه المهام وذلك بناء على نصوص الاتفاقية ذاتها، حيث وردت ٩ مهام للطرف الثالث في هذه الاتفاقية فيما يتعلق بمعبر رفح فقط حيث معروف أن الاتفاقية تطرقت لمواضيع أخرى ولكن مدار بحثنا يتعلق فقط بمعبر رفح. وسنتناول فيما يلي هذه المهام.

### أولاً: التواجد في معبر رفح

نصت اتفاقية الحركة والوصول وذلك في المبادئ المتفق عليها بالنسبة لمعبر رفح على ما يلي، "يفتح معبر رفح فور تجهيزه للعمل وفقاً لمعيار دولي ينسجم مع المواصفات المحددة في هذا الاتفاق وفور تواجد الطرف الثالث في الموقع على أن يكون التاريخ المستهدف ٢٥/١١/٢٠٠٥". ومن هذا النص تبدو أولى مهام الطرف الثالث وهي التواجد على معبر رفح، وفعلاً فقد بدأ حوالي ٥٠ مراقباً بالعمل مبدئياً على معبر رفح ابتداءً من ٢٥/١١/٢٠٠٥، وقد ترأس فريق المراقبين الجنرال الإيطالي بيترو بيستوليزي الذي كان قد عمل مراقباً في الخليل قبل ذلك [٦]، وكان هذا الجنرال قد حضر الاحتفال الخاص بافتتاح معبر رفح وقد صرح بعد الحفل مباشرة بالقول "سنفتح المعبر غداً الحفل لمدة ٤ ساعات ولكننا سنزيد بسرعة عدد الساعات التي سيتمكن الفلسطينيون خلالها من سلوك المعبر، وأن مدة فتح المعبر سيتم تحديدها عندما تكتمل بقية بعثة المراقبة التي ستضم ٧٠ عنصراً مشيراً إلى أنه عندما يصل عدد أكبر من أفراد الشرطة وهو أمر متوقع سأنزيد عدد ساعات فتح المعبر [٧]". وما نريد التركيز عليه في هذا المقام هو أهمية تواجد فريق المراقبين على المعبر فالعمل أساساً مرتبط بتواجدهم وساعات العمل مرتبطة بعددهم لا حظ قوله (عندما يصل عدد أكبر من أفراد الشرطة سأنزيد عدد ساعات فتح المعبر) فإذا تواجداً يعمل المعبر، ويتناسب عدد ساعات العمل في المعبر طردياً مع عدد المراقبين المتواجدين على المعبر، ولعل هذا ما برر في تلك الفترة قصر المدة التي كان يعمل به المعبر، حيث أن أول أيام المعبر لم يكن طويلاً فلم يتجاوز ٤ ساعات فقط لا غير، وبعد ذلك بدأت زيادة المدة تدريجياً.

وهذا ما أكده مارك لوتي المبعوث الأوروبي لعملية السلام حيث أكد أن هناك علاقة بين الانتشار السريع وعدد الساعات التي يفتح فيها المعبر [٨] ولذلك قد تكون هناك طاقة قصوى من ١٢ ساعة بدلاً من ٢٤ ولكن المهم هو أن يفتح الفلسطينيون المعبر. ولا ينبغي التقليل من هذه المهمة فتواجد المراقبين هو شرط عمل المعبر وما نعانيه الآن من إغلاق مستمر للمعبر ليس إلا لأن المراقبين غير موجودين بحجة الإنذار الأمني.

### ثانياً: ضمان إتباع الإجراءات السلمية بخصوص الفئات المستثناة

تنص اتفاقية الحركة والوصول على ما يلي:

- يحصر استخدام معبر رفح بحاملي الهوية الفلسطينية وغيرهم بناء على استثناء للفئات المتفق عليها، على أن يتم إشعار حكومة إسرائيل مسبقاً والحصول على موافقة القيادة الفلسطينية العليا.
- تبلغ السلطة الفلسطينية حكومة إسرائيل قبل ٤٨ ساعة من عبور أي شخص من الفئات المستثناة - الدبلوماسيين - المستثمرين الأجانب - الممثلين الأجانب للمنظمات الدولية المعروفة - الحالات الإنسانية.
- تستجيب حكومة إسرائيل خلال ٢٤ ساعة بتقديم أي اعتراضات وتورد أسباب تلك الاعتراضات.

- تبلغ السلطة الفلسطينية حكومة إسرائيل بقرارها خلال ٢٤ ساعة وتورد أسباب ذلك القرار.  
- يضمن الطرف الثالث إتباع الإجراءات السليمة ويبلغ الطرفين بأي معلومات لديه تتعلق بالشخص المتقدم للعبور بموجب هذه الاستثناءات.

ومن هذا النص يتضح أن هناك نوعين من الفئات التي يسمح لها بدخول المعبر، أما الفئة الأولى فهم حاملي الهوية الفلسطينية وهؤلاء يجوز لهم استخدام المعبر دون أي قيود أو إجراءات إضافية، أما الفئة الثانية فلا يسمح لهم بالدخول إلا بعد إجراءات طويلة ومعقدة، وتتحصر هذه الفئة في الأنواع التالية حسب نص الاتفاق:

١- الدبلوماسيون

٢- المستثمرين الأجانب

٣- الممثلين الأجانب للمنظمات الأجنبية المعروفة، ونلاحظ هنا كلمة في غاية الغرابة فما هو المقصود بكلمة المعروفة ومن هو الذي سيحدد إذا كانت هذه المنظمة معروفة أم غير معروفة.

٤- الحالات الإنسانية ولم توضح الاتفاقية المقصود بالحالات الإنسانية، فهو معيار مرن ممكن إسباغه على المرضى، والذين ابتعدوا عن أهلهم لسنين طويلة ويرغبون بزيارتهم .....الخ.

وتنص الاتفاقية على عدد من الإجراءات التي يجب إتباعها للسماح لهذه الفئات بالعبور من خلال معبر رفح وهذه الإجراءات تتلخص في:

١- تقوم السلطة الفلسطينية بإبلاغ إسرائيل بعبور أي من هذه الفئات قبل ذلك بـ ٤٨ ساعة من موعد العبور مع ملاحظة أن هذا الإبلاغ يتم في حالة العبور الذي يحتمل الدخول والخروج، وبالتالي ينبغي على السلطة إبلاغ إسرائيل بالعبور سواء في حالة الدخول أو الخروج، ولم توضح الاتفاقية إذا ما كان يجب إبلاغ إسرائيل كذلك بخروج أحد هذه الفئات التي تم دخولها بناء على الإجراءات المذكورة.

٢- بعد ذلك ترد إسرائيل خلال ٢٤ ساعة إذا ما كانت لديها أي اعتراضات على دخول أي من هذه الفئات المستثناءة، وتورد أسباب لهذا الاعتراض، ونلاحظ هنا أنها لا تملك قرار بالمنع ولكن فقط تقدم اعتراضا مرفق بأسباب الاعتراض.

٣- بعد ذلك تتخذ السلطة الفلسطينية قرارها بهذا الخصوص، وليس ضروريا أن يكون القرار متوافقا مع الاعتراضات الإسرائيلية بمعنى أنه من حق السلطة الفلسطينية السماح بدخول أي من الفئات المستثناءة على الرغم من اعتراض إسرائيل، والالتزام الوحيد هنا هو إبلاغ إسرائيل بقرارها سواء بالسماح أو المنع مرفقا به أسباب هذا القرار.

ويتلخص الدور الأوروبي في هذا الجانب في أمرين، أما الأول فهو ضمان قيام الطرفين باستخدام الإجراءات السليمة، والتي نصت عليها الاتفاقية على النحو الذي سبق ذكره فيما يتعلق بالإبلاغ والفئات المستثناءة والمواعيد دون تدخل في القرار بخصوص السماح أو المنع. أما الأمر الثاني فهو تقديم أي معلومات لديه تتعلق بالشخص المتقدم للعبور من الفئات المستثناءة، وذلك طبعاً بمبادرة منه يسترشد بها الطرفين كل حسب ما هو مسموح له بناء على الاتفاقية.

ثالثاً: تقييم الإجراءات المتبعة في حالة استخدام الفئات المستثناة لمعبر رفح

وهذا الدور الذي يقوم به الطرف الثالث يمكن إلحاقه بالبند الثاني ولكن لما له من أهمية آثرت أن افرده ببند خاص حيث تنص اتفاقية رفح على أن "تبقى هذه الإجراءات قائمة لمدة ١٢ شهر، ما لم يقدم الطرف الثالث تقييماً سلبياً للسلطة الفلسطينية التي تدير معبر رفح وسيتم إنجاز هذا التقييم بالتنسيق الوثيق مع كلا الجانبين وسيولى الاعتبار اللازم لرأييهما".

ففيما يتعلق بالإجراءات المتعلقة بالفئات المستثناة يكون من صلاحية الطرف الثالث تقييم أداء السلطة الفلسطينية، حيث أن العمل بهذه الإجراءات سيستمر لمدة ١٢ شهر إلا إذا قدم الطرف الثالث تقييم سلبى لأداء السلطة على معبر رفح وغير مفهوم من نص هذه الفقرة، ما إذا كان التقييم سلبياً فهل ستلغى هذه الإجراءات حتى قبل مرور ١٢ شهراً المذكورة، أم أن التقييم نفسه سيتم بعد ١٢ شهر، حال الاتفاقية بأكملها التي ستخضع لمراجعة كاملة بعد ١٢ شهر من قبل الطرفين، ثم هل التقييم سيكون قانونياً بمعنى أنه سيتم على الدقة في إتباع الإجراءات القانونية حسب المنصوص عليه في الاتفاقية، أم أن التقييم سياسي بمعنى التدخل في الأشخاص الذين تم السماح لهم بدخول المعبر وإعطاء نتائج بناء على ذلك، فإذا كان الأول لا مانع ولكن إن كان التقييم سياسياً فهذا أمر غريب وعجيب، حيث سنبصغ كمن يعطي إنسان شيء ومن ثم نأخذ منه بطريقة أخرى، وثم ما هو المقصود بإنجاز التقييم بالتنسيق الوثيق مع كلا الجانبين مع إيلاء الاعتبار لرأييهما، فهل المقصود بذلك أن الطرف الثالث ملزم قبل إعلان تقييمه أخذ رأي كل من الطرفين ثم ما الجدوى من ذلك طالما أن الاتفاقية تمنح الطرف الفلسطيني الصلاحية لاتخاذ القرار الذي يراه مناسباً بغض النظر عن الاعتراض الإسرائيلي، فما هو المقصود إذن بالتقييم السلبى، فإذا كان المقصود عدم التزام الطرف الفلسطيني بالإجراءات المذكورة مثل عدم إبلاغ الطرف الإسرائيلي بخصوص عبور شخص من الفئات المستثناة فهذا مفهوم ولكن ما دون ذلك فيبدو أن الأمر والنص بحاجة لإيضاح وتفسير. بقياً أن نذكر أن هناك العديد من الشخصيات الفلسطينية التي تمكنت من دخول المعبر بناء على هذا البند ومنها الأخ/ فضل الزهار أحد الذين حرموا من العودة لأرض الوطن لسنوات طويلة.

رابعاً: تدريب الموظفين على تفتيش المركبات واستخدام معدات التفتيش وفقاً للمعايير الدولية وتقييم قدرة السلطة على

تفتيش السيارات

تنص الاتفاقية على "يقوم الطرف الثالث بتدريب الموظفين على تفتيش المركبات واستخدام هذه المعدات وفقاً للمعايير الدولية". ويحدد نص هذه الفقرة اختصاص أو مهمة جديدة للطرف الثالث ألا وهي تدريب الموظفين على تفتيش السيارات أو المركبات ولعل هذه المهمة تدرج في إطار أوسع للاتحاد الأوروبي، تشمل مساعدة الطرف الفلسطيني في تدريب طاقاته وموظفيه على أداء المهام الموكلة إليه، وتطوير كفاءاته البشرية والتقنية في كافة المجالات وهذا ما أكد عليه د. صائب عريقات بعد توقيعها على مذكرة التفاهم بخصوص دور الطرف الأوروبي بتاريخ ١٦/١١/٢٠٠٥ بحضور مارك أوتي وتوقيع حاييم رامون عن الجانب الإسرائيلي [٩]. وتبدو الحاجة إلى تدريب الموظفين الفلسطينيين واضحة حيث سيتم تركيب أجهزة بتكنولوجيا حديثة نص عليها الاتفاق وهي:

- الآلات تعمل بالكهرباء وجهاز ضاغط لتلك الآلات.
- تكنولوجيا تشمل تصوير صوتي والكشف بأشعة غاما للمركبة كاملة أو محمولة باليد.

- تصوير بموجات مليمترية.

- مرايا ومنظار للتقريب لتفتيش الأماكن التي يصعب الوصول إليها.

وينبغي ملاحظة أن دور الأوروبيين لن يكون بقيامهم بعملية التفتيش بل التدريب فقط وهذا ما أكدت عليه مفوضة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي بنيتا فريرو فالندر في ختام اجتماعات وزراء الخارجية الأوروبيين بتاريخ ٢١/١١/٢٠٠٥ [١٠]، حيث أكدت أن المسؤولين الأوروبيين لن يتحملوا مسؤولية الفحص والتفتيش كاملة، ولكنهم سيدخلون ويوفرون النصيحة للشرطة الحدودية الفلسطينية، ويقوم الطرف الأوروبي بعد ذلك بتقييم قدرة السلطة الفلسطينية على إجراء التفتيش اللازم حسب المعايير والمقاييس الدولية.

#### خامسا: قيادة مكتب الارتباط

تنص الاتفاقية على ما يلي "يتلقى مكتب ارتباط بقيادة الطرف الثالث، أشرطة فيديو وبيانات فورية عن أنشطة معبر رفح ويجتمع بشكل دوري لمراجعة تطبيق هذا الاتفاق وحل النزاعات الناشئة عنه وأداء المهام الأخرى المحددة فيه". وفي هذا البند مهمة جديدة للطرف الثالث تتمثل في قيادة مكتب الارتباط الذي ينشئ بناء لبنود الاتفاقية وتكون مهامه على النحو الآتي:

١- مراجعة تطبيق الاتفاق.

٢- حل النزاعات الناشئة عن الاتفاق.

٣- أداء المهام الأخرى المحددة فيه.

وذلك طبعا بالاستعانة بأشرطة الفيديو والبيانات الفورية عن أنشطة المعبر التي يتلقاها المكتب. وواضح طبعا أن التقييم والمراجعة لن تكون إلا على التزامات الطرف الفلسطيني لأن الاتفاق عمليا لم يفرض أي التزامات على الجانب الإسرائيلي، وبالتالي يمكن إعادة تسمية مهام هذا المكتب واستبدالها بعبارة "تقييم أو مراجعة أداء الطرف الفلسطيني لالتزاماته بناء لاتفاقية معبر رفح".

#### سادسا: الحصول على لائحة العاملين في معبر رفح وإطلاع الطرف الإسرائيلي عليها

تنص الاتفاقية على أن "تزود السلطة الفلسطينية الطرف الثالث بلائحة بأسماء العاملين في معبر رفح ويتم إطلاع الإسرائيليين عليها، وستأخذ السلطة الفلسطينية المخاوف الإسرائيلية بالحسبان". ويتضح من هذا النص أن السلطة الفلسطينية ملزمة بتزويد الطرف الثالث بقائمة أسماء العاملين في معبر رفح، وكلمة العاملين هي كلمة جامعة تشمل كل من له عمل في المعبر سواء كان رجال الشرطة أو موظفي الجوازات أو القوات المكلفة بحماية أمن المعبر، وكذلك موظفي الجمارك بل حتى عمال النظافة، وستقوم الطرف الثالث بإطلاع الجانب الإسرائيلي على هذه القائمة، وقد نصت هذه المادة على أمر في غاية الخطورة ألا وهو أن تأخذ السلطة الفلسطينية المخاوف الإسرائيلية بالحسبان، وهذا طبعا يتعلق بالعاملين في المعبر، ومعنى هذه الفقرة أن لإسرائيل حق إيداء التحفظ والتخوف على أي من العاملين في المعبر خصوصا فيما يتعلق بالهاجس الأمني الذي تعاملنا إسرائيل من خلاله وبالتالي فإن لها إيداء مخاوفها من أي عامل في

المعبر، والسلطة ملزمة بأن تدرس هذه المخاوف وربما تقوم بنقل هذا العامل من المعبر دون أي ذنب ارتكبه إلا أن الجانب الإسرائيلي أبدى تخوفه منه وهذا طبعاً ليس ملزماً للسلطة حسب الاتفاقية.

#### سابعاً: المشاورة مع السلطة بخصوص الأشخاص المثيرين للقلق

تنص الاتفاقية على ما يلي "تدرس السلطة الفلسطينية في كل حالة على حدى، المعلومات التي تقدمها حكومة إسرائيل عن الأشخاص المثيرين للقلق، وتتشاور السلطة الفلسطينية مع حكومة إسرائيل والطرف الثالث قبل أن تتخذ قراراً بمنع السفر أم لا ولن يسمح للشخص المعني بالعبور في أثناء هذا التشاور الذي لن يزيد عن ٦ ساعات".

ويتناول هذا النص فرضية الشخص المثير للقلق طبعاً مثير لقلق إسرائيل، ولم يوضح هذا النص ما المقصود بمثير القلق، وهذا يعطي معنى واسع وفضفاض يمكن إسرائيل من إسباغ صفة المثير للقلق على أي شخص تريده، ويوضح النص آلية التعامل مع هذا الشخص المثير للقلق وذلك على النحو التالي:

- تلتزم السلطة بدراسة المعلومات التي تقدمها إسرائيل حول هذا الشخص.
- تتشاور بخصوصه مع الطرف الثالث وإسرائيل لمعرفة دواعي إثارته للقلق وحقيقة الادعاءات والأسباب التي قدمتها إسرائيل.

- يبقى الشخص المثير للقلق موقوفاً في المعبر إلى حين اتخاذ قرار بمنعه من السفر أم السماح له على إلا تتجاوز مدة التوقيف ٦ ساعات.

- في النهاية يكون من صلاحية الطرف الفلسطيني اتخاذ قرار بخصوصه إما السماح له بالسفر أو منعه من ذلك.

ويلاحظ أن في هذا النص تعد على سيادة السلطة الفلسطينية على معبر رفح وفيه تدخل صارخ من جانب إسرائيل لمنع من تريد من السفر.

#### ثامناً: مراجعة قدرة الجمارك الفلسطينية خلال مدة ١٢ شهر

تنص الاتفاقية على ما يلي "يراجع الطرف الثالث قدرة الجمارك الفلسطينية خلال ١٢ شهر، ويرفع توصية إلى كلا الجانبين لاتخاذ قرار مشترك فيما يتعلق بالرتيبات في المستقبل وفي حال الاختلاف تحل الولايات المتحدة المسألة على عجل بالتشاور مع حكومة إسرائيل والسلطة الفلسطينية والطرف الثالث". ويعتبر هذا النص في الأساس جزءاً من عملية تنظيم الاتفاقية للبضائع المستوردة حيث تقضي الاتفاقية بدخولها عبر معبر كرم أبو سالم ويتولى مسئولو الجمارك الفلسطينيين تخليص الشحنات القادمة من كرم أبو سالم ولكن بإشراف مفوضي الجمارك الإسرائيلية على أن توفر هذه العمليات التدريب لموظفي الجمارك الفلسطينيين ورفع قدراتهم. حيث يتولى الطرف الثالث مراجعة قدرة الجمارك الفلسطينية خلال مدة ١٢ شهر ومن ثم يقوم بكتابة توصياته بخصوص كفاءة هذه الجمارك، ويرفعها إلى الجانبين تمهيداً لاتخاذ قرار مشترك فيما يتعلق بالرتيبات في المستقبل حيث نصت الاتفاقية على ذلك.

وفي حال الاختلاف تتدخل الولايات المتحدة لحل النزاع على وجه السرعة وذلك بالتشاور مع الأطراف الثلاثة إسرائيل، والطرف الثالث، والسلطة الفلسطينية.

## المطلب الثاني: تقييم شامل لمهام الطرف الثالث بناء على اتفاقية الحركة والوصول وعلاقته بكل من الجانب الفلسطيني والإسرائيلي

سنحاول في هذا المطلب أن نضع تقييم لمهام الطرف الثالث بناء لاتفاقية الحركة والوصول ولكن قبل الخوض في ذلك علينا أن نؤكد وبكل موضوعية وحيادية على ما يلي:

١- لا زالت إسرائيل تحتل أرضنا بفعل القوة العسكرية، ولا زال شعبنا إلى الآن يزرع تحت نيران الاحتلال ويخوض مسيرة كفاح طويلة من أجل الوصول إلى حلمه الكبير في الحرية والاستقلال.

٢- يعتبر هذا الاتفاق امتدادا للاتفاقات السابقة التي تم توقيعها مع إسرائيل بدءا من أوسلو، وذلك من حيث قدرتنا على المناورة وفرض الشروط في المفاوضات، فلا زالت إسرائيل هي الطرف الأقوى والمدعوم من القوى النافذة في العالم وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية، وهذا يقلل حقيقة من قدرتنا على فرض الشروط وبالتالي الحصول على امتيازات أكبر ليس في هذا الاتفاق فحسب ولكن في كل الاتفاقات التي أبرمناها مع إسرائيل.

٣- لا زلنا كفلسطينيين نخوض معركة التحرر لوحدنا فلا الدور العربي يمكن الاعتماد عليه، والدور الإسلامي بذات الفعالية، ولا زالت أمريكا تتحكم في العالم وتفرض شروطها حسبما تريد باعتبارها شرطي العالم، وبالتالي فنحن لا نمتلك مساحة كبيرة تمكننا من التفاوض بقوة أكبر فنحن لا نملك إلا قوة الحق الذي بأيدينا ودماء أبنائنا.

٤- الحاجة الملحة والعاجلة لأبناء شعبنا جعلت من الضروري إبرام اتفاقية حول معبر رفح لتمكينهم من السفر والعودة من خلاله، وبالتالي حماية مصالحهم من الضياع لان البديل كان إغلاق المعبر لفترات طويلة ومتواصلة.

وسنحاول ونحن نقيم هذا الدور أن نتطرق لعدة مواضيع نرى أن لها أهمية كبرى في تقييم هذا الدور باعتبارها تبين حقيقته وهي:

أولا: الشروط الإسرائيلية التي كانت تطالب برفضها قبل إبرام الاتفاقية بخصوص دور الطرف الثالث، وموقف كل من الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية منها.

ثانيا: قيام قادة حركة حماس بإدخال أموال عبر المعبر وتأثيرها على الاتفاقية ودور الأوروبيون من ذلك.

ثالثا: مدى تأثير خطف جلعاد شاليت على معبر رفح والدور الأوروبي بهذا الخصوص (أكثوبة الإنذار الأمني).

رابعا: حقيقة العلاقة بين الأوروبيين من جهة وكل من الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني على ضوء بنود اتفاقية معبر رفح.

أولا: الشروط الإسرائيلية التي كانت تطالب برفضها قبل إبرام الاتفاقية بخصوص دور الطرف الثالث، وموقف كل من الاتحاد الأوروبي والسلطة الفلسطينية منها:

نشرت صحيفة القدس بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٥ الشروط الإسرائيلية فيما يتعلق بدور الطرف الثالث وهي على النحو التالي:

١- أن يتمتع الطرف الثالث بالصلاحيات الكاملة للتدخل.

٢- يلتزم بضمان تطبيق الاتفاقية مع إسرائيل.

٣- يلتزم بالتدخل في حال لاحظ خرقا للاتفاقية بما في ذلك منع الفلسطينيين المشبوهين من السفر واعتقالهم، أو تفتيش ومصادرة البضائع التي تشكل خطرا أمنيا.

وقد رفض الاتحاد الأوروبي [١١] تلك المطالب فقد جاء على لسان مارك اوتي المبعوث الأوروبي لعملية السلام قوله "من الواضح أن ما لن نفعله هو تولي مهام مسؤولي الجمارك والأمن الفلسطينيين" وبالمقابل ورد في تصريح للوزير صبري صيدم وزير الاتصالات في حينه في ذات الصحيفة أن إسرائيل مصرة على أن يكون للطرف الثالث قدرة تنفيذية، وله أحقية التدخل في أمتعة المسافرين من ناحية التفتيش والتحقق من الهويات وحتى الاعتقال وهذا أمر مرفوض لأنه يشكل انتقاصا واضحا للسيادة الفلسطينية".

وبالفعل فقد انخفض السقف الذي كان يطالبه الجانب الإسرائيلي فيما يتعلق بدور الطرف الثالث إلى أن وصل إلى ما نصت عليه الاتفاقية، وقد أوردت مفضضة العلاقات الخارجية بالاتحاد الأوروبي أهم المهام التي سيتولاها الاتحاد الأوروبي باعتباره الطرف الثالث بقولها [١٢] "أن المراقبين الأوروبيين سيلعبون دورا ناشطا في المراقبة يعطي ثقة وأمان للإسرائيليين فإن الأمن لن يتم إغفاله، وأن المسؤولين الأوروبيين لن يتحملوا مسؤولية الفحص والتفتيش كاملة لكنهم سيدخلون ويوفرون النصيحة للشرطة الفلسطينية، وقالت لسنا نحن من سيتولى مهمة تفتيش الناس والمعدات التي تمر عبر الحدود ولكن إذا اعتدنا أن أناسا لم يجر تفتيشهم بصورة كافية يجوز أن ننصح بإجراء تفتيش آخر.

وقد نصت اتفاقية الحركة والعبور فيما يتعلق بالطرف الثالث على ما يلي "يمتلك الطرف الثالث السلطة لضمان امتثال السلطة الفلسطينية للقواعد والأنظمة المطبقة فيما يتعلق بنقطة عبور رفح وشروط هذا الاتفاق، وفي حال عدم الامتثال يمتلك الطرف الثالث السلطة لطلب إعادة فحص وإعادة تقييم أي مسافر أو متاع أو مركبة أو بضاعة، وأثناء تنفيذ الطلب لا يسمح للشخص أو المتاع أو الشحنة المعنية بمغادرة نقطة عبور رفح".

ومن كل ما سبق يتضح لنا أن إسرائيل لم تتل كل ما تطلبه بخصوص صلاحيات الطرف الثالث، فيما يتعلق بالاعتقال وأن دوره اقتصر على تأكيد على إعادة التفتيش مرة أخرى. ولكن المؤكد أيضا أن الهدف الإسرائيلي من وراء هذه المحاولات ليس الحد من ظاهرة تهريب السلاح كما هو المعلن لأن إسرائيل تعرف أن تهريب السلاح يتم بوسائل أفضل وأنجح ألا وهي الأنفاق. ولكن إسرائيل تحاول دائما نزع كل ما يتعلق بالصفة السيادية عن الجانب الفلسطيني. وبالتالي يمكننا القول أنه وعلى الرغم من أن الاتفاق لم يلب طموحنا كفلسطينيين إلا أنه لم يعط إسرائيل ما تريد على الأقل في هذا الجانب، ومن وجهة نظري أن هذا الرفض الأوروبي للعب دور الشرطي أمر منطقي ومتوقع من الاتحاد الأوروبي باعتباره يحاول أن يروج نفسه على أنه يحاول مساعدة الطرفين على الخروج من المأزق وحل الصراع بالكامل على أساس قرارات الأمم المتحدة، فهو لا يريد أن يتحول إلى خصم مباشر مع الفلسطينيين يقوم باعتقالهم وتفتيشهم لأن من شأن ذلك أن يؤدي إلى تغيير الصفة التي يتمتع بها الاتحاد الأوروبي خصوصا أن هؤلاء الذين تطلب إسرائيل اعتقالهم هم من وجهة النظر الأخرى مناضلين وأبطال واعتقالهم يوجب العداوة لمن قام به.

ثانياً: قيام قادة حركة حماس بإدخال أموال عبر المعبر وتأثيرها على الاتفاقية ودور الأوروبيون في ذلك: بعد فوز حركة حماس الكاسح في الانتخابات التشريعية، وتشكيلها الحكومة الفلسطينية برئاسة الشيخ إسماعيل هنية، فرض حصار شامل على الشعب الفلسطيني وتوقفت الدول الأوروبية عن دفع الأموال التي اعتادت دفعها كل، وقامت إسرائيل بتجميد تحويل حصة السلطة الفلسطينية من عائد الجمارك، وقامت الولايات المتحدة بتحذير جميع البنوك

العاملة من تحويل الأموال إلى الشعب الفلسطيني، حيث لم تفلح كل الجهود التي قامت بها الحكومة وجامعة الدول العربية بإدخال أي مبلغ لحساب الحكومة الفلسطينية، مما دفع بأعضاء من الحكومة الفلسطينية وقياديين من حركة حماس، إلى إدخال الأموال عبر معبر رفح وذلك من خلال إحضارها معهم في حقائب، وفعلا قام العديد منهم بإدخال أموال بهذه الطريقة لعل من أشهرهم الدكتور محمود الزهار وزير الخارجية ما يعادل مبلغ ٢٠ مليون دولار بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥، وكذلك قيام الدكتور يوسف رزقة وزير الإعلام والدكتور صلاح البردويل الناطق الإعلامي لكتلة التغيير والإصلاح في المجلس التشريعي عن قطاع غزة، بإدخال مبالغ مالية أيضا، إلا أن أكثر هذه المحاولات إثارة للجدل كانت إدخال سامي أبو زهري الناطق الرسمي باسم حركة حماس مبلغ يعادل ٩٠٠ ألف دولار، حيث تم توقيفه في المعبر لفترة محددة قبل السماح له بالعبور، بعد مصادرة المبلغ منه، حيث تم تحويله بعد ذلك للحكومة الفلسطينية.

وهذه الحادثة ألقت بظلالها على حقيقة الموقف الأوروبي في المعبر، وأثارت العديد من التساؤلات حول السماح بإدخال أموال عبر المعبر من عدمه، حيث لم يرد نصا واضحا ومحددا حول ذلك، ولم يتمكن إلا على العنور على نص تصريح لمسئول العلاقات العامة في فريق المراقبين الدوليين خوليه لأكوريه بتاريخ ٢٠٠٦/٦/١٥ وبعد إدخال الدكتور الزهار مبلغ ٢٠ مليون دولار حيث جاء قوله "أن الاتفاق يسمح بإدخال ٢٠٠٠ دولار فقط وما زاد عن هذا المبلغ فيجب الإعلان عن مصدره والجهة التي ستتلقاه". إلا أن ما يثير الاهتمام في هذه المسألة هو الدور الحقيقي للمراقبين الأوروبيين، وهل هو مجرد دور رقابي على تطبيق نصوص الاتفاقية وبذلك يقترب من النطاق القانوني للبحث، أم أن هناك دورا سياسيا لهذا الفريق لاسيما أن سامي أبو زهري هو الناطق الرسمي باسم الحركة التي تمثل الأغلبية في المجلس التشريعي الفلسطيني، والكل كان يعلم بالأسباب والدوافع التي أدت به وبغيره إلى إدخال أموال عبر المعبر بهذه الطريقة رغم أننا نعتقد أنها لم تكن لتحل أزمة الشعب الفلسطيني ولم تكن لتنتهي معاناته بسبب الحصار.

وفي ذات السياق تأتي رسالة التهديد التي أرسلها الأوروبيون للدكتور صائب عريقات بعد مشاورهم مع القيادة الأمريكية، بأنهم سيقومون بمغادرة المعبر إذا استمر تدفق الأموال بهذه الطريقة، وهذا ما يؤكد على أن الدور السياسي للمراقبين قد بدأ أكثر أهمية من الدور القانوني للبحث، وعلى العموم فقد توقف تدفق الأموال وحتى تدفق البشر بعد إغلاق المعبر في أعقاب حادثة أسر الجندي الإسرائيلي جلعاد شاليت.

ثالثا: مدى تأثير خطف جلعاد شاليت على معبر رفح والدور الأوروبي بهذا الخصوص (أكذوبة الإنذار الأمني) بتاريخ ٢٠٠٦/٦/٢٥ نفذت ٣ فصائل فلسطينية عملية نوعية بالقرب من معبر كرم أبو سالم عرفت باسم الوهم المتبدد، وأدت هذه العملية إلى أسر جندي إسرائيلي يدعى جلعاد شاليت احتقل قبل أيام بعيد ميلاده العشرين، وقد كان لهذه العملية رد فعل إسرائيلي كبير تمثل في عمليات عسكرية واسعة النطاق حملت أسماء متعددة من أمطار الصيف إلى سيف جلعاد انتقاما من الشعب الفلسطيني وفي محاولة لاسترداد جنديها الأسير، وما يعنينا في هذا المقام ما قامت به قوات الاحتلال صباح اليوم الذي حدثت فيه العملية من إغلاق لمعبر كرم أبو سالم وبالتالي منع المراقبين الأوروبيين من التوجه لمعبر رفح وبالتالي إغلاق المعبر أمام حركة المسافرين حيث أكد السيد سمير أبو نحلة مدير معبر رفح أن المراقبين الأوروبيين اتصلوا به وأفادوه بأنهم لن يحضروا للعمل [١٣]، مؤذنا ببداية مرحلة جديدة من المعاناة للشعب الفلسطيني، ومنذ وقوع العملية والمعبر مغلق بشكل دائم ولا يتم فتحه لا لسويغات قليلة وأحيانا يفتح ليعاد إغلاقه بعد أقل من



ساعتين أو ثلاث دون سبب واضح، فكل شيء جاهز للعمل الموظفين ورجال الأمن والجوازات كل شيء باستثناء عدم تواجد الأوروبيين وهذا معناه أن المعبر لن يفتح، وهذا ما تطرقنا إليه في البداية وقلنا حيثما وجدوا وجد العمل وحيثما غابوا غاب العمل.

وما تثير الحفيظة حقيقة الأسباب التي تدفع الأوروبيين لعدم الحضور وعلى سبيل المثال نورد هنا قولاً للمتحدث باسم المراقبين الأوروبيين مارجن تيفسون أوردته الشبكة الإعلامية الفلسطينية بتاريخ ٢٣/٦/٢٠٠٦ وقال فيه "أن المعبر سيبقى مغلقاً لحين الانتهاء من الإنذار الأمني الإسرائيلي" وهذا معناه أن المعبر سيبقى مغلقاً حتى انتهاء أزمة جلعاد شاليت حيث نقلت وكالة فرانس برس عن صحيفة هارتس بتاريخ ٣٠/٨/٢٠٠٦ أن هناك وثيقة رسمية من الجيش الإسرائيلي والشاباك بحضور مندوبين عن وزارة الخارجية تدعو لبقاء المعبر مغلقاً كوسيلة ضغط على الفلسطينيين من أجل الإفراج عن جلعاد شاليت [١٤]، وبذلك تسقط كذبة الإنذار الأمني التي يتغنى بها المراقبون الأوروبيون وما يزيد الطين بلة ما قاله المتحدث باسم المراقبين عندما سئل عن نوع الإنذار الأمني فقال بكل هدوء أن هذا النوع من الإنذار لا يسمح لنا بممارسة عملنا في ظلّه، فأى إنذار الذي يتحدث عنه وقد أجابت صحيفة هارتس عن الحقيقة، ومن هنا يتضح أن أكذوبة الإنذار الأمني ليس لها إلا معنى واحد هو التواطؤ أو على الأقل الانحياز إلى الجانب الإسرائيلي مما يدفعنا إلى السؤال هل هؤلاء المراقبين جنود في الجيش الإسرائيلي يأتمرون بأمره أم أن الآلاف لا تحرك لهم ساكناً.

ومن جهة أخرى يثير غياب المراقبين عن المعبر سؤال حول علاقتهم بالجانب الإسرائيلي فهل هم وكلاء عنه يعني أن الجيش الإسرائيلي يتواجد في المعبر عبر وكيل حريص عليهم أكثر من أنفسهم. وقد أثار هذا الموقف الذي اتخذه المراقبون انتقادات شديدة من المراكز والمؤسسات المعنية في فلسطين وعلى سبيل المثال لا الحصر، فقد استنكر المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان بتاريخ ١٣/٨/٢٠٠٦ [١٥]، الدور الذي يقوم به المراقبون الأوروبيون والذي ورد فيه "ويرى المركز في هذا التصرف - يقصد انقطاعهم عن العمل ومغادرة المعبر دون سبب واضح - المتكرر تساوفاً مع خطوات الاحتلال والمتمثلة في فرض عقاب جماعي على سكان القطاع المدنيين ....". ومن هنا يتضح أن المراقبين الأوروبيين وبجدة الإنذار الأمني المكذوبة قد ساهموا مع الجانب الإسرائيلي في فرض عقاب جماعي على السكان المدنيين في قطاع غزة وحرمانهم من السفر والتنقل.

رابعاً: حقيقة العلاقة بين الأوروبيين من جهة وكل من الجانب الإسرائيلي والجانب الفلسطيني على ضوء بنود اتفاقية معبر رفح (علاقة رقابة على الجانب الفلسطيني ووكالة عن الجانب الإسرائيلي). بعد كل الذي ذكرناه يظهر السؤال الأكثر أهمية حول طبيعة العلاقة بين الطرفين الثالث وكل من الجانب الفلسطيني والجانب الإسرائيلي، فقد بات واضحاً ومن خلال ما تطرقنا له ومن خلال نصوص الاتفاق التي تناولنا بعضها أن الجانب الإسرائيلي ليس ملزم عملياً بأي شيء أو على الأقل شيء ذو قيمة، وأن الطرف الفلسطيني يبدو كطالب يخضع لامتحان من أمام مدرسه الأوروبي طوال فترة نفاذ الاتفاق، فمن الرقابة إلى الطلب بإعادة التفتيش إلى نظرية الفئات المستثناة إلى نظرية الشخص المثير للقلق، وكل هذا يفرض التزامات على الجانب الفلسطيني، فيما يبدو الحق الوحيد للفلسطينيين في العبور من وإلى أرضهم بحاجة لمن يسمح لهم باستخدامه، فهذا المعبر لا يعمل إلا بوجود طرف ثالث مراقب على كل تصرف يقوم به

الجانب الفلسطيني، ولا يكفي بذلك بل هناك كاميرات تسمح أيضا للجانب الإسرائيلي بالمراقبة. إذن فعلاقة الطرف الثالث بالجانب الفلسطيني وغم كل ما يمكن أن يقال هي في الحقيقة علاقة مراقب، صحيح أن الطرف الثالث لا يملك سلطة تنفيذية مثل الاعتقال أو المنع إلا أنه يمتلك حق عدم التواجد وبالتالي إغلاق المعبر ومن يملك الأكبر يملك الأصغر، ومن يملك الكل يملك الجزء بينما من يملك الجزء لا يملك الكل، والأمر في غاية السهولة أكنوبة من طراز الإنذار الأمني!!!!!!!

وفي المقابل نتساءل ماذا يقدم الطرف الإسرائيلي؟؟؟  
أنه ليس إلا موكل قام بتوكيل الطرف الثالث بمهمة ضمان أمنه، ومعروف في نظرية الوكالة أن آثار المعاملات التي يقوم بها الوكيل تعود على الموكل، وهذا ما أكدته مفوضة العلاقات الخارجية في الاتحاد الأوروبي بنيتا فريديو فالسنر بقولها أن مراقبي الاتحاد الذين سيعملون اعتبارا من كانون الأول المقبل سيلعبون دورا نشطا في ضمان أمن هذا الموقع، وسيلعبون دورا نشطا في المراقبة يعطي تطمينات وثقة للإسرائيليين بأن الأمن لن يتم إغفاله [١٦]. إذن ما أراد الجانب الإسرائيلي أن يقوم به بنفسه قام به عبر وكيل ولا أريد أن يفهم من كلامي أنني أعارض اتفاقية المعبر أو أؤيدها ولكني اعرض للأمر بموضوعية وحيادية تبين علاقة الطرف الأوروبي بكل من الجانب الإسرائيلي والفلسطيني على حد سواء.

## المراجع

- [١] إبراهيم المدهون - مقال بعنوان اتفاقية معبر رفح تحاصر قطاع غزة فأين الحل. منشور في مجلة العصر الالكترونية بتاريخ ٢٦/٧/٢٠٠٦.
- [٢] تفسر لوائح لاهاي للعام ١٩٠٧ إنهاء الاحتلال بأنها لا تتم بإعلان السلطة المحتلة عدم السيطرة الفعلية على الأراضي إذا كانت لها القدرة على ممارسة هذه السيطرة وليس بخافيا أن إسرائيل تمارس حقيقة هذه السيطرة كما أنها تسيطر على البر والبحر والجو في قطاع غزة - راجع مقال للدكتور إبراهيم حمامي بعنوان صفقة شارون تم نشره في ١٣/٩/٢٠٠٥.
- [٣] د. عبد الحكيم حلاسة - مقال بعنوان الدور الأوروبي في عملية التسوية بعد عملية الانسحاب الأحادي الجانب - منشور في صحيفة دنيا الوطن الالكترونية بتاريخ ٢٠/٨/٢٠٠٦.
- [٤] صحيفة الأيام الفلسطينية - العدد الصادر بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٥.
- [٥] صحيفة الحياة الجديدة الفلسطينية - العدد الصادر بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٥.
- [٦] صحيفة القدس - العدد الصادر بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٥.
- [٧] صحيفة الأيام الفلسطينية - العدد الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٥.
- [٨] صحيفة القدس - المرجع السابق.
- [٩] صحيفة القدس - العدد الصادر بتاريخ ١٧/١١/٢٠٠٥.
- [١٠] صحيفة الأيام - العدد الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٥.
- [١١] صحيفة الحياة - العدد الصادر بتاريخ ٧/١١/٢٠٠٥.
- [١٢] صحيفة الأيام - العدد الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٥.
- [١٣] موقع الشبكة الإعلامية الفلسطينية بتاريخ ٢٥/٦/٢٠٠٦.
- [١٤] الشبكة الإعلامية الفلسطينية بتاريخ ٣١/٨/٢٠٠٦.
- [١٥] الشبكة العربية لمعلومات حقوق الإنسان.
- [١٦] صحيفة الأيام - العدد الصادر بتاريخ ٢٢/١١/٢٠٠٥.